المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.

الأستاذ :حمادي. هواري.

قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة معسكر.

ملخص:

من المصطلحات الأكثر تداولا والتي حظيت باهتمام كبير منذ القديم مع مؤسسي علوم القرآن الزركشي والسيوطي ومع الفرق الكلامية كالمعتزلة والأشاعرة، ومع الفقهاء والأصوليين القدماء، ومختلف أتباعهم إلى يومنا هذا، مصطلحي المحكم والمتشابه، الذين يلعبان دورا أساسيا في طرح الكثير من المسائل القرآنية اليوم، ولاسيما في الفترة الراهنة أين اتجهت أنظار البعض من العلماء والفلاسفة إلى البحث في المتشابه، انطلاقا من إضفاء معنى جديد له في النص الأصلي الوارد فيه في سورة آل عمران، وعلاقته بالتأويل كآلية جوهرية لفهم النص القرآني.

فنظرا لارتباط الكلمتين بكل من الفلسفة والدين من ناحية، وبمنهجي التفسير والتأويل كما عرفهما النص القرآني -منذ وجوده الأول- من ناحية أخرى، كانا على مر التاريخ محل اهتمام من طرف علماء القرآن، و هذا ما يؤكد دورهما في تشكيل المعرفة وبناء المنهج، فما أثرهما في بناء المعرفة بنوعيها الديني والفلسفي، وما دورهما في تشكيل المنهج؟.

الكلمات المفتاحية:

النص القرآني- المحكم- المتشابه- المعتزلة- الاشاعرة- التفسير –التأويل-التشريع –العقيدة- الفلسفة -الدين.

التحليل:

العودة إلى الحكمة من وضعه تعالى للمحكم و المتشابه في الآيات القرآنية، تجعلنا ندرك أنهما يمثلان منطلقا لبناء المعرفة وتأصيل الفهم، إذ يؤكد الزركشي أن هناك فوائد للقسمة لا تحصى ولا تعد، وجوهرها أن إنزال المتشابه إنما كان "لحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائق معانيه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب، وحذرا مما قال المشركون:"إنا وجدنا آبائنا على أمة"، وليمتحنهم ويثيبهم كما قال: "وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده..." الآية.

وقوله:" ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات" فنبهم إلى أن أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة، وبطل التفاضل، واستوت منازل الخلق، ولم يفعل الله ذلك، بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا

للرجوع إليه، وبعضه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى المحكم، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض"(1)

من خلال هذا النص ندرك أن جوهر الفوائد من قسمة القرآن إلى محكم ومتشابه بغض النظر عن كونه إعجازا للبشر أن يأتوا بمثله، وبصرف النظر كذلك عن كونه امتحانا وبلاءا لقلب المؤمن والذي يترتب عنه جزاءا وثوابا إذا أحسنا فهمها وفهم الحكمة منها ، إنه يمثل دعوة للعلماء إلى التدبر في كل آياته سواء أكانت واضحة أو غامضة، و منطلقا لاستكناه المعاني الحقيقة للقرآن الكريم، ومجالا لتفضيل العالم أو على وجه التحديد الراسخ في العلم عن غيره، وقد جعل القسمة أصلا للتأمل والتدبر عن طريق الاستنباط الذي هو فعل عقلي أو استدلال يعبر عن صلب تأسيس مناهج التفسير والتأويل على حد سواء، حين جعل المحكم أصلا يرد إليه المتشابه استنباطا واستخراجا.

يشير السيوطي إلى أن وجود المحكم و المتشابه في القرآن يحمل فوائد جمة، جوهرها الدفع إلى النظر العقلي والتأمل والوصول إلى الحق والحقيقة، بحيث يقول: "أن القرآن إذا كان مشتملا على المتشابه، افتقر على العلم بطرق التأويلات، وترجيح بعضها على بعض، وافتقر في تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو والمعاني، والبيان وأصول الفقه. ولم لم يكن الأمر كذلك لم يحتج إلى تحصيل هذه العلوم الكثيرة ، فكان في إيراد المتشابه هذه الفوائد الكثيرة" (2) وهنا يبين أن نوعي الآيات ورجوعها بعضها إلى محكم والآخر إلى متشابه منطلق وجود طرق التأويل والفهم ، ومصدر لتحصيل العلوم بأنواعها دينية كالفقه وأصوله ولغوية كعلم البيان النحو البديع.

يضيف إلى ذلك المفكر محمد عمارة أنه: "لو كان كان الجميع محكما لكان أقرب إلى الاتكال على ظاهره، وطريقة التقليد فيه.والمعلوم أن احدنا إذا أراد بعث غيره على كثرة الفكر الذي يشحذ الطبع. ويتيح الذكاء والفهم عمى عليه المراد، ليفكر في الاستخراج، وأجمل به القول ليتأمل، فيستنبط منه الصحيح..لقد أنزل الله تعالى بعض الكتاب متشابها، لأنه علم أن الصلاح أن يزداد نظرهم وتأملهم، ويكدوا في معرفة الحق خواطرهم، لان من حق المحكم أن يدل العارف بالغة بظاهره ، ويستغني عن فكر مجدد، فإذا متشابها فلا بد من الفكر مجدد، وعنده لابد من استحضار الأدلة، ليحمل المراد على موافقتها، وكل ذلك زائد في الحكمة.."(3)

وهنا يبين بدوره أن القسمة في القرآن الكريم إلى محكم ومتشابه تعتبر بدورها طريقا للنظر وإعمال العقل، لأنه تجعل الناظر فيه لا يتكل على ظاهره ويتجاوزه إلى باطنه، ولا يقف عن التقليد ويبغي النظر العميق فيه والتجديد والإبداع في ميدانه، حين يسلك منهج الاستنباط الذي يعتبر مطلوبا وأساسا للصلاح في العاجل والآجل للقوم بما يمنحهم من زيادة النظر والتأمل والرغبة في تجديد الفهم وبناء الأدلة التي يقتضيها البحث في المتشابه.

وعند الإطلاع على تاريخ التعامل مع المحكم والمتشابه في فهم النص القرآني، ندرك أنه كان عاملا جوهريا في فهم الكثير من قضايا التشريع والعقيدة على حد سواء، ومنطلقا لدرأ الفتن التي ما فتئ يعاني منها المسلمون والتي تكشف الكثير من طرق علاجها في فهمه المناسب والذي بدوره لا يدرك أو يفهم إلا في إطار فهم طبيعة العلاقة بين المحكم والمتشابه وفي مجال فهم مدى الارتباط الوثيق بين المصطلحات الدالة عليهما في كلا النوعين من الآيات، إذ يعتبر فهمها مصدرا لنشأة البذور الأولى للفكر الديني والفلسفي عند المسلمين، وهو الذي كان ذو ارتباط وثيق بالثقافة العربية الإسلامية في ميادينها المختلفة و أساسا لبناء علوم الفقه والتفكير الفلسفي الإسلامي المتمثل في مباحث المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة، باعتباره منطلق نشأة علم الكلام، ومصدر التفكير الفلسفي العقلانية الرشدية، ومختلف الفلسفات العقلية التي استمر الاهتمام فيها بقضيتي المحكم والمتشابه في شتى المراحل، وكان الأرضية التي نشأ فيها الفكر الإسلامي الأصيل قديما، ولاسيما الآليات الذي فهم به هذا الفكر قضاياه المختلفة والمتمثلة في المنهج التأويلي على وجه التحديد، وأصبح اليوم فهمها ومنهجهما اللذان أسسا له شعارا لدعاة الحداثة والتنوير في الفكر العربي المعاصر، باعتبار فهم المتشابه منطلقهم في عقلنة فهم القرآن الكريم دون قيود القداسة والتبجيل.

يلعب فهم قضيتي المحكم والمتشابه دورا فعالا في الفهم، وندرك ذلك في أثر العلاقة بين المحكم والمتشابه في فهم النص القرآني، عند الفقهاء والمتكلمين وعلى رأسهم الزمخشري صاحب الكشاف ورائد التفسير بالرأي، هذا الأخير يمكن القول دون مبالغة أنه نبت ونما وترعرع في إطار فهم المحكم والمتشابه، و تقوم رؤية هذا العالم الجليل على إخضاع كل الآيات المتشابهات للتأويل في إطار ردها إلى آيات محكمات أخرى، مثل قوله تعالى: في الآية 16 من سورة الإسراء "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا

مترفيها ففسقوا فيها فحق عليهم القول فدمرناها تدميرا" هنا 'ظاهر الآية أمر المترفين بالفسق، وهذا مخالف لعقيدة المعتزلة في أن الفسق اختيار من الإنسان الذي هو مسئول عنه، وتعالى الله أن يأمر عباده بالفسق، إذن فهذه الآية ترد إلى آية محكمة تكشف عن تأويل المعنى فيها . والآية قوله تعالى:"وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها، قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون." فهذه الآية إذن هي الأصل، والأصل أن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، وأن من يقول بعكس هذا إنما يفتري الكذب على الله'(4)، هنا نلاحظ حسب الآيتين أن الأولى متشابهة تتضمن مصطلحات تحمل معنا يثير شبهة ويحمل غموضا وهو أمر الله لعباده بالفسق تجلى في قوله أمرنا مترفيها ففسقوا، ولكن يفهم بمصطلح دال على محكم يقابله في قوله الله لا يأمر بالفحشاء، وهنا يظهر أثر فهم المصطلحات الدالة على المحكم والمتشابه في سياق تكاملي هو ضروري في فهم ومعرفة القرآن الكريم على صورته الصحيحة، وقد بين الزمخشري أن الحكمة من وضع المتشابه في القرآن الكريم بليغة باعتبارها تبعد عن التعلق السهل به، وتدفع إلى تفحصه وتأمله واستعمال النظر والاستدلال فيه، وهو الطريق إلى معرفته تعالى حق المعرفة وتوحيده، لأن 'لما في المتشابه من الابتلاء والتمييز بين الثابت على الحق و المتزلزل عنه، ولما في تقادح العلماء وإتعابهم القرائح في استخراج معانيه ورده إلى المحكم من الفوائد الجليلة والعلوم الجمة، ونيل الدرجات عند الله، ولأن المؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله ولا اختلاف، إذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره، وأهَمه طلب ما يوفق بينه وبين ما يجريه على سنن واحد، ففكر وراجع نفسه وغيره، ففتح الله عليه، وتبين مطابقة المتشابه المحكم-ازداد طمأنينة إلى معتقده، وقوة في إيقانه" (5)، هنا يتضح دور فهم المتشابه والمتحكم في بناء الفهم وإرساء دعائم التأمل واختبار الإيمان الصحيح في الوقت ذاته، لأن الأول ينبجس نوره من النية والعزم في تجاوز المتناقض الذي يبديه المتشابه، والذي يتلافاه هذا الأخير بعودته إلى ما يقابله من آيات محكمات، والثاني يتجسد في أن المؤمن القوي هو من يدرك أن ذلك اختبار وبلاء له يوجب الاطمئنان له والذي لا يتحقق إلا بتعقله وفهمه.

ولا نبالغ إن قلنا أنه في إطار فهم المحكم والمتشابه مع المتكلمين والفلاسفة، أصبح القرآن الكريم نموذج للتفكير العقلاني في النص، وحلقة الاتصال الأولى بين الفلسفة والدين، تلك الحلقة التي تستمر إلى مسلسل لا نهاية له إلى يومنا هذا حين ما فتئ

كبار المشتغلين بتجديد فهم القرآن الكريم يشيد بها ويعتبرها نموذج المنهجية رائدة في تراثنا الإسلامي، ولاسيما أفكار ومناهج التيار الاعتزالي التي يمكن القول أنها ترعرعت في فهم الآيات المحكمات والمتشابهات، إذ يشيد أركون بالمعتزلة قائلا أنه:" ينبغي الاعتراف بأن منهجية المعتزلة كانت تحتوي إمكان نظرية كامنة واعدة" (6)لأنها حسب أركون بطرحها لنظريات خلق القرآن، والصفات والأفعال، وغيرها والتي انبثقت في ظل تأويل الآيات المتشابهات على وجه الخصوص، كانت نموذجا لفتح أفق واسعة في التفكير الإسلامي متحرر من السياج الدوغمائي، يرتبط بفتح مجال للتفكير في اللامفكر فيه أو الممنوع التفكير والذي يمكن أن نضع في إطاره فهم المتشابه، الذي نهت عنه مختلف التيارات السلفية مع ابن تيمية خاصة، ووجدت مساندة من الخطاب الرسمي في معظم الفترات، وهو ما ترتب عنه وأد نظرية واعدة في التفكير الإسلامي، إنها نظرية المعتزلة والتي تجد صداها العميق في فهم المتشابه على وجه التحديد، والدفاع عن المعتزلة المنبثق من الدفاع عن دورهم في فهم المتشابه الذي اعتبر مؤسسا للعقلانية والتنوير في الثقافة العربية الإسلامية يبلغ ذروته عند المفكر نصر حامد ابو زيد، الذي يؤكد ن المعتزلة بتأويلهم للمتشابه، يكونون قد واصلوا درب الصحابة في التأويل كابن عباس ومجاهد رضي الله عنهما، بحيث يذهب إلى أن هناك دور للصحابي مجاهد في الجدال العقائدي، وباع في التأويل، و"كل ذلك يقربه من المعتزلة أكثر مما يباعده عنهم، وتأويلاته الكثيرة للقرآن تتفق مع التأويلات الاعتزالية" (7) وهنا من دون شك تأويل المتشابه ورده إلى محكم الذي عملت عليه المعتزلة يكون منطلقا لأهميتها القصوى في بناء الفهم وتطور التفكير.

يؤكد أبو زيد أن المعتزلة وخصومهم على حد سواء، اتفقوا على "أن في القرآن آيات محكمات وآخر متشابهات -حسب نص الآية- (آ 7من سورة آل عمران) كما اتفقوا على مبدأ أن المحكمات هن أم الكتاب. وبالتالي تكون هي المرجع في فهم المتشابهات، هذا ما اتفقوا عليه، وهو اتفاق يصل إلى حد الإجماع حتى الآن لكن الخلاف لم يتوقف وهو مستمر حتى الآن أيضا، حول تحديد والتصنيف: أعنى أي الآيات محكم، وأيها متشابه؟ هنا منشأ الاختلاف، ومن ثمة منشأ نزاع. ومعنى ذلك أن النزاع حول "المعنى" قد تطور إلى نزاع حول "المبنى" أيضا.ما اعتبره المعتزلة مثلا محكما صار متشابها عند خصومهم، والعكس صحيح. صار النزاع حول "المعنى" استنادا إلى تصور

ما للمبنى هو أول مبدأ "تأويلي" يتم إقراره في تاريخ التفسير"(8)، بحيث يبين المفكر أن مثار الاختلاف يرجع في جوهره إلى سؤال متى يمكن وصف الآية بالمحكمة ومتى يمكن وصفها بالمتشابهة، ليبين أنه مازال يطرح إلى يومنا هذا، ويتعلق بنزاع لا يقتصر على معنى هذين الصنفين من الآيات بل تطور إلى مبناهما أي أصبح يفهم المحكم من المتشابه والعكس صحيح في إطار المصطلحات الدالة عليهما، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تلحق بتصورات عند المتكلمين تجعلها من قبيل المحكم أو المتشابه، والتي ترتب عنها أن بعض الآيات نظر إليها عند المعتزلة أنها من قبيل المحكم رغم أنها تكون متشابها عند غيرهم، مثل: الآية الدالة على رؤية الله في قوله تعالى "وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناضرة" هي عند المعتزلة من قبيل المحكم لأنها تدل على فكرتهم في رؤية الله يوم القيامة بينما هي عند غيرهم كالأشاعرة من قبيل المتشابه لأنها تتناقض ومبدأهم القائم على رفض رؤية الله يوم القيامة .

يضيف أبو زيد مبينا دور المحكم والمتشابه في نشأة علم الكلام، "كان خصوم المعتزلة، ممن أطلقوا على أنفسهم اسم "أهل السنة" هم الذين تمسكوا بالمعاني الحرفية للقرآن، لدرجة أنهم أثبتوا الوجود العيني للصفات الإلهية، ولكل صور العذاب والجحيم، كما أكدوا إمكانية رؤية الله بالعين. ولقد عارض المعتزلة هذه التصورات المبنية على الفهم الحرفي لآيات القرآن الذي اعتبره خصومهم واجبا دينيا. رأى المعتزلة بأن الله فرض على إنسان أن يسعى للمعرفة باستخدام العقل."(9)، وقد بين أبو زيد أن "اعتماد المعتزلة في مرجعية التأويل على القياس العقلي-قياس مخالفة- يجد كذلك مرجعية في بنية النص القرآني كما تصوروها من خلال ثنائية المحكم والمتشابه وذلك لأن التفكير في ثنائية المحكم والمتشابه في القرآن الكريم كان منطلقا وميلادا للمنهج في التفكير الإسلامي الكلاسيكي مع المعتزلة تحديدا الذين تأولوا آيات الصفات في إطار أصولهم الخمسة، وردوا على الفرق الأخرى من مشبهة ومجسمة التي اكتفت بالمعاني الظاهرية لتلك الآيات، وبالتالي قد "وجدوا في المحكم والمتشابه –هذه المشكلة القديمة منفذا لإرساء ضوابط للتأويل. وإذا كان القرآن نفسه قد سكت عن تحديد المحكم والمتشابه وإن أشار إلى ضرورة رد المتشابه إلى محكم، فإن المعتزلة اعتبروا كل ما يدعم وجهة نظرهم محكما يدل بظاهره وكل ما يخالف هذه الوجهة اعتبروه متشابها يجوز بل يحق تأويله، وبذلك نقلوا الخلافات العقلية الاستدلالية إلى القرآن على أساس وجود المحكم والمتشابه

فيه وكان من الطبيعي أن يلجأ خصوم المعتزلة لنفس السلاح فيعتبروا ما يدعم وجهة نظرهم محكما وما يدعم وجهة نظرهم متشابها"(10) هنا تكون مختلف ضوابط التأويل أو قانونه عند المعتزلة ومختلف الفرق الكلامية مبنية على القسمة القرآنية للآيات إلى محكمة ومتشابهة، وأن هذه القسمة ليست وحيا أو توقيفا بل هي اجتهاد وتدبر بشري تعددت فيه الرؤى على من من الآيات محكم ومن متشابه؟، مناط ذلك الاختلاف يرجع إلى أن هناك تباين بين الفرق في جعل الآية متشابهة أو محكمة حسب أصولها ومبادئها، فالمعتزلة تأولوا الآيات التي تشبهه تعالى بالبشر واعتبروها متشابهة وفق أصولها الخمسة كما قلنا، وفي إطار تنزيهه تعالى عن صفات المخلوقين على وجه العموم على خلاف المشبهة الذين فهموها بظاهرها واعتبروها محكمة ، وتأولوا الآيات الدالة على الجبر على خلاف الجبرية الذين فهموها بظاهرها،...وبالتالي النظر في المحكم والمتشابه أساس نشأة علم الكلام ويمكن القول أنهما من ناحية أولية يمثلان موضوعه من حيث البحث في معانيهما ودلالتهما ومن ناحية ثانية يعتبران منهجه من حيث أنه يقدمان مجموعة من المصطلحات يكون فهمها بباطنها أو ظاهرها دالا على محكم أو متشابه.

وقد كان مناقشة المحكم والمتشابه ثنائية تمثل محور التعقل والحوار والجدل عند المتكلمين،، لأنها " ثنائية التي تمحورت حولها خلافاتهم، في سياق بيان طابع "الحواري" و"الجدلي" في القرآن في تعامله مع أهل الكتاب،خاصة في جدله مع النصارى. إن التعامل مع القرآن من منظور كونه "نصا" هو الذي مكن علماء الكلام من ترسيخ المبدأ التأويلي الأول استنادا إلى الآية 7من سورة آل عمران.

يرى الجابري (11)أن للمصطلحات الدالة على المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، أثرا بليغا في تبلور مختلف الإشكاليات الفكرية في الثقافة العربية الإسلامية، لأن فهمها الأرضية التي تأصل فيها الكلام والجدال منذ العصر الأموي، ودليله أننا عندما نعود إلى عبارات مثل قوله تعالى:"الرحمان على العرش استوى" أو "كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام" أو وقوله "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة" أو "ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ولتسألن عما كنتم تعملون" أو "إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا" نجده لم تثر في البداية جملة الإشكاليات الفكرية التي أثرتها في الفترات اللاحقة أي منذ العصر الأموي، وبعد تعدد الملل والنحل، إذ أنها منطلق الجدال والخلاف بين الفرق

ومقررات العقائد، وهو ما يجعلنا ندرك أنها أرضية لتكوين بذور التعقل عند المسلمين ومنطلق تأسيس المنهج الذي عرف بالتأويل.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين علم الكلام وفهم الآيات المحكمات والمتشابهات، نشأ في ظل الاختلاف حول فهم المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، حسب الخلاف بين الفرق الكلامية من معتزلة وأشاعرة وغيرهما حول تحديد المتشابه من المحكم في الآيات و آليات التعامل بينهما بالتأويل أو التفويض، حيث رفض بعضهم الغوص في أعماق فهم المتشابه ودعوا إلى ضرورة التعامل مثل المحكم من خلال ما تشير إليه ظاهر الآيات فقط كالمشبهة و الحشوية وغيرهم، بينما رأى آخرون ضرورة الاكتفاء بالمحكم وأن المتشابهات علمها عند الله، ورأى آخرون أنها تأول،كما هو الحال مع المعتزلة و الاشاعرة، وهنا يمكن القول أنه في ظل فهم المحكم والمتشابه ولد وترعرع التفكير الكلامي كبوادر أولى للعقلانية الإسلامية، وكفكر إسلامي تنويري لازال مختلف دعاة التنوير والحداثة يشيدان به .

إذن في ظل تدبر وتأمل هذين النوعين من الآيات اهتم الفقهاء و المتكلمون والفلاسفة والمتصوفة في مختلف مراحل التفكير الإسلامي، بإرساء مختلف الآراء المتعلقة بمسائل العقيدة والإسلام وبتأسيس مناهج التفسير والتأويل ووضع لهما ضوابطا وحدودا، حيث حظيت قسمة القرآن الكريم إلى محكم ومتشابه باهتمامات المسلمين منذ القديم وبالخصوص في عهد المتكلمين وتطورت إلى يومنا هذا في مجال فهم الآيات المتشابهات على وجه الخصوص مثلا :التعامل مع الآيات المقطعة كان ولازال محركا للبحث في الميادين اللغوية و الأنثربولوجية والألسنية... ، كما كان البحث فيهما منطلقا لاستعمال للتأويل وتأسيسه كمنهج ، وهذا ما يجعل التعامل مع المتشابه أساس كشف الكثير من أسرار التأويل بشكله الكلاسيكي والمعاصر أو كما استعمل عند الفرق الكلامية وبعض المتصوفة والفلاسفة في شتى العصور، و انطلاقا من وجود المتشابه في القرآن يدعوا الكثير من الفلاسفة اليوم إلى ضرورة استعمال التأويل بشكل المعاصر يقوم على الاستفادة من آليات الفهم الجديدة، والتي نحت بدورها إلى فهم هذه الآيات، التي كانت ولا تزال معانيها محجوبة تؤكد استحالة استهلاك فهم النص القرآني، وتبين أنه مجال مفتوح للفهم لا يمكن أن يستهلكه خطاب معين يحتكر اكتشاف حقائقه.

الخاتمة:

نستنتج في الأخير أن البحث في أثر ثنائية المحكم والمتشابه في بناء المعرفة والمنهج ، يجعلنا ندرك ان لهما اثرا بليغا في بناء المعرفة دينية أو فلسفية وفي تشكيل منهج التاويل إلى جانب التفسير، بحيث في إطارهما تبين تفاضل العلماء أو الراسخين في العلم عن غيرهم، وبموجب ما يبيناه من قسمة ثنائية للقرآن الكريم يؤكدان أن آيات القرآن الكريم ليست على درجة واحدة ولا يمكن أن يستهلكها خطاب بعينه بل مفتوحة للجميع وتحتمل دلالات لا تحتملها غيرها من أقوال البشر أو النصوص الدينية غير الإسلامية ومن الضروري إرساء دعائم وأسس نميز فيها بين المصطلحات الدالة على المحكم والأخرى الدالة على المتشابه وفق نظرة تكاملية تجمع بين المعقول والمنقول، وبين آراء علماء الدين والفلاسفة في تصنيف الآيات الذي من الصعب بناؤه بصورة دقيقة ما لم يتم الاتفاق على المصطلحات الدالة عليه ولو بصورة نسبية، وبالتالي هذين النوعين الآيات يعبران من ناحية عن طبيعة القرآن الكريم ككتاب إلهي منزل ليس كمثله كتاب ديني أو بشري آخر، ويبينان من ناحية أخرى أنه مجال للتدبر تكون فيه الآيات ميدانا للتعقل البشري، ويمكن القول دون مبالغة أن كل اجتهاد فكري بشري ودراسة عقلانية متنورة للدين دارت عند الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة قديما أو مازلت تدور في يوما هذا في مجال فهم القرآن الكريم سواء عند الفقهاء المجددين أو دعاة تطبيق الآليات المعاصرة في قراءة النص القرآني من أمثال أبو زيد وأركون ... إنما تتم في فلك التعامل مع المحكم والمتشابه من الآيات بالدرجة الأولى .

قائمة مصادر ومراجع البحث:

1- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، برهان في علوم القرآن، تق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت لبنان، 2005، ص 76.

2- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن تح: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د ط، ص500.

3- محمد عمارة، قراءة النص الديني، مرجع سابق ص 35.

4- عز الدين اسماعيل، نصوص قرآنية في النفس الإنسانية، دار النهضة العربية، دط، دت، ص 68 _69.

5- المصدر نفسه.

6- أركون محمد، القرآن من التفسير الموروث إلى نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، دار الطليعة بيروت، ط2، 2005، ص 11.

7- أبو زيد نصر حامد، الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز عند المعتزلة، المركز الثقافي العربي، ط6، 2007ن ص 97.

8- أبو زيد نصر حامد، التجديد والتحريم والتأويل، بين المعرفة العلمية والخوف من التكفير، المركز الثقافي العربي، ط1، 2010ن ص 207.

9- المرجع نفسه، ص 207.

10- نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، مرجع سابق، ص 164.

11- الجابري محمد عابد، فهم القرآن الكريم حسب ترتيب النزول، ق 3، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009،. ص 166.